

أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية:
الدور الوسيط للرقابة الشرعية

The Impact of Shari'ah Compliance on The Efficiency of Islamic Banks at Jordan: The Mediating Role of Shari'ah Supervision

Anood Mohammad Khair Satam Alalawneh

PhD Scholar, Department of Islamic Banks,
World Islamic Science and Education University, Jordan

Ziad Mohammed Mehmud Ubeidat

Professor of Islamic Economics and Islamic Banking,
World Islamic Sciences and Education University, Jordan

Abstract

This study aims to analyze the impact of Shari'ah controls governing exchange-based contracts on the efficiency of banking in Jordanian Islamic banks, with Shari'ah supervision serving as a mediating variable. The study focuses on two major contracts: Murābahah to the purchase orderer and lease ending with ownership, while banking efficiency is examined through four dimensions: administrative, ethical, market, and financial efficiency. The study adopted a quantitative descriptive-analytical approach and used a questionnaire as the main data collection tool. The study population consisted of all employees working in Jordanian Islamic banks, totaling 4,432 employees. A proportional stratified random sample of 354 respondents was selected, of whom 323 valid responses were analyzed. Data were processed using SPSS and AMOS. The findings revealed a strong positive and statistically significant effect of Shari'ah controls on banking efficiency. The results also showed that Shari'ah controls, banking efficiency, and Shari'ah supervision all achieved high levels of relative importance, with mean scores of 3.925, 3.917, and 3.930, respectively. Moreover, Shari'ah supervision was found to play a significant mediating role in strengthening the relationship between Shari'ah controls and banking efficiency. The study recommends enhancing integration between Shari'ah supervisory bodies and banking administrations, developing specialized training programs for employees, and strengthening practical mechanisms that ensure compliance with Shari'ah controls in order to improve institutional performance and sustainable banking efficiency.

Keywords: Shariah controls, exchange-based contracts, banking efficiency, Shari'ah supervision, Jordanian Islamic banks.

Version of Record

Online/Print:

30-06-2026

Accepted:

20-06-2026

Received:

10-06-2026

أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية: الدور

الوسيط للرقابة الشرعية

عنود محمد خير العالونة

طالب دكتوراه، قسم المصارف الإسلامية،

جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن

زياد محمد محمود عبيدات

أستاذ الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية،

جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية، في ظل الدور الوسيط للرقابة الشرعية. وركزت الدراسة على عقدي المراجعة للآمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتملك، بوصفهما من أبرز صيغ التمويل المطبقة في البنوك الإسلامية، كما تناولت الكفاءة المصرفية من خلال أبعادها الإدارية، والأخلاقية، والسوقية، والمالية. واعتمدت الدراسة المنهج الكمي الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات. وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية، والبالغ عددهم 4432 موظفًا، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية متناسبة بلغت 354 مفردة، بلغ عدد الاستجابات الصالحة للتحليل منها 323 استجابة. واستخدمت الدراسة برنامجي SPSS و AMOS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي قوي وذو دلالة إحصائية للضوابط الشرعية في الكفاءة المصرفية، كما أظهرت النتائج أن الضوابط الشرعية والكفاءة المصرفية والرقابة الشرعية حققت جميعها درجة أهمية مرتفعة، بمتوسطات حسابية بلغت 3.925، و3.917، و3.930 على التوالي. كما بينت النتائج أن الرقابة الشرعية تؤدي دورًا وسيطًا مهمًا في تعزيز العلاقة بين الضوابط الشرعية والكفاءة المصرفية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التكامل بين هيئات الرقابة الشرعية والإدارات المصرفية، وتطوير البرامج التدريبية للعاملين، وتفعيل آليات تطبيق الضوابط الشرعية بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي ورفع الكفاءة المصرفية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الضوابط الشرعية، عقود المعاوضات، الكفاءة المصرفية، الرقابة الشرعية، البنوك الإسلامية الأردنية.

المقدمة:

تعد الكفاءة المصرفية لأي بنك على وجه العموم من أهم ما يرفع مكانة البنك الإقتصادية والإجتماعية ويجذب إليه الجمهور المتعامل معه، إلى أنه وعلى وجه الخصوص، هناك ما يميز الكفاءة المصرفية للبنوك الإسلامية، عن البنوك التقليدية ويرفع من كفاءتها الإدارية، والإستثمارية، والسوقية والمالية. وذلك لتمتعها بتوفر الرقابة الشرعية التي

وجدت مع نشأة البنوك الإسلامية وتم النص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ورافقتها في عملها، مما ميزها عن غيرها من البنوك.

كما عرف حسن¹ الكفاءة المصرفية بأنها: الاستغلال الأمثل للموارد، أو بمعنى آخر تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية، أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة.

والكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية تأخذ بعداً إضافياً يتمثل في التزام هذه البنوك في أحكام الشريعة الإسلامية فهي دائماً ما تسعى إلى تجنب المخالفات الشرعية في جميع العمليات والعقود، سواء أكانت عقود المشاركات أو عقود المعاوضات، وستقتصر هذه الدراسة على التركيز على عقود المعاوضات لما لها من أهمية في الواقع التطبيقي في البنوك الإسلامية في الأردن، فلقد أثبت الواقع تركز العمل بها في البنوك الإسلامية مثل عقود المراجعة للأمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتملك، وذلك لتمييزها بقلة مخاطرها المالية وغير المالية، وأرباحها الشبه مضمونه.

والمعاوضات هي معاملات يقصد بها العوض من الربح والتجارة، ومثل البيع والإجارة وهذه العقود المالية شرعها الإسلام لأنها تحقق مقصد من مقاصد الشريعة وهو حفظ المال وتحقيق مصالح الناس بأحكام عادلة.² فالشريعة الإسلامية عندما أجازت إبرام العقود لما للعقود من أهمية في حياة الناس اشترطت أن يحقق العقد ضوابطه الشرعية، فالعقود من الوسائل القانونية المهمة التي تنظم العلاقات بين أطراف العقد وفق ضوابط محددة تضبط الحقوق والالتزامات بين الطرفين والقائمة على الأخلاق الفضيلة.³

فمن خلال الرقابة الشرعية في البنك المتمثلة بمجموعة من أصحاب الاختصاص في فقه المعاملات المالية، يتم عرض صيغ العقود على هيئة الرقابة الشرعية لإيضاح الرأي والموافقة عليها وتصحيح الفاسد منها، ومن خلال التدقيق الشرعي يتم التأكد من أن تطبيقها تم وفق ما صدر عن الرقابة الشرعية من قرارات، مع الإلتزام بالقوانين والأنظمة، والمساعدة في أخذ التدابير والإجراءات اللازمة في حال الوقوع في محذور، مما يساهم في رفع الكفاءة المصرفية للبنك.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية في ظل وجود الرقابة الشرعية كمتغير وسيط لتحسين أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في هذه البنوك، حيث أنه وفي ظل ما تعيشه البنوك اليوم من تقلبات وأزمات مستمرة في بيئة العمل الاقتصادية، كان له الأثر الغير المباشر على البنوك الإسلامية لاتحادها في نفس البيئة، أدى ذلك إلى ضرورة التمسك والالتزام الجيد بالضوابط الشرعية في جميع عقودها ومنها عقود المعاوضات لأهميتها الربحية.

فالرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية تعد من الأساليب الفعالة لإدارة هذه الأزمات، فمن خلال إصدار الأحكام الشرعية فيما يخص العقود وفي أي مشكلة قد تواجه تنفيذها والمراجعة والتحقق من أن كونها نفذت وفق أحكام الشريعة الإسلامية، يجنب ذلك البنوك الإسلامية الوقوع في المحرمات الشرعية التي أثبت التاريخ والواقع التطبيقي ما أحدثته هذه المخالفات من اختيارات للبنوك التقليدية التي تعاملت بها. وبناءً على هذا الإلتزام بالضوابط الشرعية في العقود ترتفع الكفاءة الإدارية، والأخلاقية والسوقية والمالية وتصبح الكفاءة المصرفية للبنوك الإسلامية الأردنية في أعلى مستوياتها.

واستناداً لما سبق فإن مشكلة الدراسة بالاسئلة الرئيسة الآتية: :

أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية:

1. ما مستوى الأهمية النسبية للضوابط الشرعية لعقود المعاوضات، والكفاءة المصرفية، والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية؟
2. ما أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية؟
3. ما أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية؟
4. ما أثر الرقابة الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية؟
5. ما أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في ظل وجود الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تحليل العلاقة بين الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات والكفاءة المصرفية بوساطة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية.

الأهمية العلمية (النظرية): تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناولها لمتغيرات جوهرية تتمثل في الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات بوصفها إطاراً منظماً لصحة المعاملات، والكفاءة المصرفية بأبعادها الإدارية والأخلاقية والسوقية والمالية، والرقابة الشرعية كآلية ضابطة، حيث يسهم الربط بينها في تفسير الأداء المصرفي الإسلامي، وإثراء الأدبيات العربية، وسد فجوة بحثية تتعلق بدور المتغير الوسيط في البيئة الأردنية.

الأهمية العملية (التطبيقية): تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تستفيد منها إدارات البنوك الإسلامية الأردنية في تعزيز تطبيق الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات، وتحسين مستويات الكفاءة المصرفية بأبعادها المختلفة، وتفصيل دور الرقابة الشرعية كمتغير وسيط داعم للأداء، كما تسهم في دعم القطاع المصرفي الإسلامي الذي يعد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الأردني، لما له من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الاستقرار ومواجهة الأزمات المالية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس للتعرف إلى أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية بوجود الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية، فضلاً عن تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:

1. بيان مستوى الأهمية النسبية للضوابط الشرعية لعقود المعاوضات، والكفاءة المصرفية، والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية؟
2. تحليل أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية؟
3. التحقق أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية؟
4. بيان أثر الرقابة الشرعية في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية؟
5. بيان أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في ظل وجود الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

فرضيات الدراسة

بالاستناد الى السؤال الرئيس للدراسة والاسئلة الفرعية يمكن تحديد فرضيات الدراسة بالآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية (الكفاءة الإدارية، والكفاءة الأخلاقية، والكفاءة السوقية، والكفاءة المالية) في البنوك الإسلامية الأردنية.

الفرضية الرئيسية الثانية: Ho2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية.

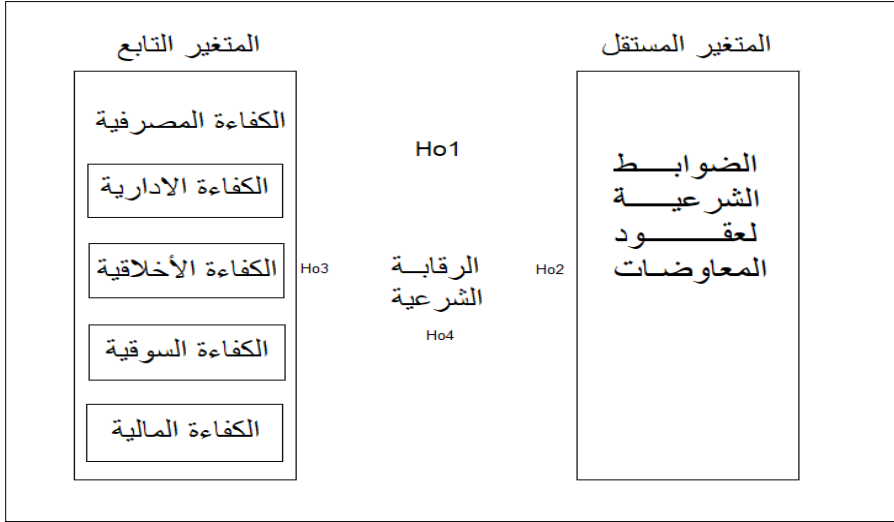
الفرضية الرئيسية الثالثة: Ho3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الشرعية في الكفاءة المصرفية بدلالة أبعادها (الكفاءة الإدارية، والكفاءة الأخلاقية، والكفاءة السوقية، والكفاءة المالية) في البنوك الإسلامية الأردنية.

الفرضية الرئيسية الرابعة: Ho4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية (الكفاءة الإدارية، والكفاءة الأخلاقية، والكفاءة السوقية، والكفاءة المالية) بوجود الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية.

أ نموذج الدراسة

يشير الشكل (1-1) إلى أنموذج الدراسة والمتضمن متغيراتها وأبعاد هذه المتغيرات، بالإضافة إلى المراجع التي

تم الاعتماد عليها.



الشكل (1) أنموذج الدراسة

المبحث الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة

الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات

أولاً: مفهوم عقود المعاوضات في اللغة، وفي الإصطلاح:

تعريف عقود المعاوضات في اللغة:

العقود جمع مفردة عقد، والعقد في اللغة بفتح فسكون يعني: الضَّمَانُ وَالْعَهْدُ جَمْعُهُ: العُقُودُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ } (الْمَائِدَة: 1) هي الْعُهُودُ، وَالْفَرَائِضُ الَّتِي أُلْزِمُوا بِهَا. وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ، خَاطَبَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْوَفَاءِ بِالْعُقُودِ الَّتِي عَقَدَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، وَالْعُقُودُ الَّتِي يَعْقِدُهَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، عَلَى مَا يُوجِبُهُ الدِّينُ.⁴

أما المعاوضات في اللغة فهي أيضا جمع مفردة معاوضة، والمعاوضة على وزن مفاعلة وهي من الجذر الثلاثي عوض وعوضا، العوضُ معروف، يقال: "عَضُّهُ عِبَاضاً وَعَوْضاً، والاسم: العَوْضُ، والمستعملُ التَّعْوِضُ عَوْضُهُ من هِبَتِهِ خيرا واستعاضني: سألني العَوْضَ، وعَاوَضْتُ فلانا بعَوْضٍ في البيع والأخذ فاعتَصَمْتُهُ مما أعطيتُهُ".⁵

تعريف عقود المعاوضات في الإصطلاح:

هناك العديد من التعريفات لعقد المعاوضة عند الفقهاء والعلماء تتشابه في مضمونها وإن اختلفت في ألفاظها، فمنهم من عرف عقد المعاوضة: بأنه "عقد محتو على عوض من الجانبين"،⁶ كما قال القرابي عن المعاوضة: بأنها "إنتفاع كل واحد من المتعاضين بما بذل له".⁷

أما المعاصرون فعرفو عقد المعاوضة أيضا بعدة تعريفات منها أنها "هي التي تقوم على أساس إنشاء وجائب متقابلة بين العاقدين يأخذ فيها كل من الطرفين شيئا ويعطي في مقابلة شيئا وذلك كالبيع والإجارة والصلح عن مال بمال".⁸

أنواع البيوع في البنوك الإسلامية

أولا: المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء

مأخوذة من كلمة ربح بكسر الراء، والربح بفتحها والرباح بمعنى النماء في التجار، وهذا بيع مريح إذا كان يربح فيه، والعرب تقول ربحت تجارته: إذا ربح صاحبها فيها.⁹
وَرَبِحَ فِي تِجَارَتِهِ يَرْبِحُ رِبْحًا وَرَبْحًا وَرَبَاحًا أَي اسْتَشَفَّ، والعرب تقول للرجل إذا دخل بالتجارة بالربح والسَّمَّاح، وتجارة رابحة: يُرْبِحُ فِيهَا.¹⁰

تعريف المرابحة في الإصطلاح:

تعريف المرابحة في المذهب الحنفي بأنها "نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح".¹¹ أما في المذهب المالكي بأنها "المرابحة هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط عليه ربحا للدينار أو الدرهم".¹²

تعريف المرابحة للأمر بالشراء

المرابحة للأمر بالشراء في حقيقتها كانت معروفة عند الفقهاء القدامى، ويظهر ذلك جليا من خلال تتبع عباراتهم ومن ذلك ما نص عليه الشيباني والسرخسي حيث قالوا: "قلت: أريت رجل أمر رجلا أن يشتري دارا بألف درهم وأخبره أنه إن فعل اشتراها الأمر منه بألف ومائة فخاف المأمور إن اشتراها أن لا يرغب الأمر في شرائها قال: يشتري الدار على أنه بالخيار ثلاثة أيام فيها ويقبضها ثم يأتيه الأمر فيقول له قد أخذتها منك بألف ومائة فيقول المأمور هي لك بذلك"¹³، ويظهر من عبارات الفقهاء أنهم أطلقوا على طالب الشراء أمرا ومشتريها مأمورا ويتخلل بينهما وعد بالشراء.

ثانياً: عقد الإجارة في الفقه الإسلامي والبنوك الإسلامية:

الإجارة في اللغة تعني طلب الانتفاع بشيء مقابل أجر معلوم دون انتقال ملكية الأصل. وقد أكد الزبيدي في تاج العروس أن الاستئجار يشمل الانتفاع بالأموال أو المنفعة مقابل عوض محدد، وهو معنى شائع في الاستخدام اللغوي والفقهي.¹⁴ كما عرفها ابن منظور في لسان العرب بأنها الاستفادة بالمال أو الشيء مقابل أجر، مع بقاء الأصل في ملكية المؤجر، وهو تعريف يغطي جميع أنواع الانتفاع المؤقت.¹⁵

ب. التعريف الاصطلاحي

اصطلاحاً، الإجارة هي عقد يلتزم فيه المؤجر بتسليم المستأجر منفعة أو أصل محدد مقابل أجر معلوم، مع بقاء الأصل في ملكية المؤجر ما لم ينص العقد على خلاف ذلك.¹⁶ ويشير ابن رشد إلى أن الإجارة وسيلة لإدارة الموارد المالية والاستفادة منها بشكل نظامي، وتحقيق مصالح الأطراف وفق الضوابط الشرعية، كما توفر أداة للتمويل والاستثمار دون المخاطرة بملكية الأصل.¹⁷

أما الإجارة المنتهية بالتمليك فهي: عقد إجارة يتضمن وعداً من المؤجر بنقل ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو عند استيفاء الأقساط، إما بمبنة أو بيع أو أي عقد آخر ناقل للملكية، بشرط أن يكون هذا النقل بعقد مستقل عن عقد الإجارة.¹⁸ وقد نص الفقهاء على أنه لا بد من الفصل بين عقد الإجارة وعقد نقل الملكية، فلا ينتقل الملك تلقائياً بنفس العقد.

الكفاءة المصرفية

مفهوم الكفاءة المصرفية

تشير الكفاءة المصرفية إلى قدرة البنك على استخدام موارده المالية والبشرية والتقنية بأفضل صورة ممكنة لتحقيق أعلى مستوى من المخرجات بأقل تكلفة، بما يعكس جودة الإدارة وحسن تخصيص الموارد، وتشمل الكفاءة جانبين رئيسيين هما الكفاءة الفنية، التي تقيس قدرة البنك على تعظيم الإنتاج من مدخلات معينة، والكفاءة التخصيلية، التي تعكس اختيار المزيج الأمثل من المدخلات وفق أسعارها، ويُعد تحقيق الكفاءة المصرفية مؤشراً مهماً على الاستدامة والقدرة التنافسية في السوق المالي.¹⁹

الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي

تُعد الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي مفهوماً محورياً يرتبط بحسن استثمار الموارد التي استخلف الله الإنسان فيها، إذ يقوم هذا الاقتصاد على مبدأ ترشيد الاستخدام وتحقيق أعلى منفعة ممكنة دون إسراف أو تبذير، فالكفاءة لا تُقاس فقط بزيادة الإنتاج أو تعظيم الربح، بل بمدى توافق النشاط الاقتصادي مع مقاصد الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى حفظ الدين والنفس والمال والعقل والنسل، ويؤكد الاقتصاد الإسلامي على تحقيق الكفاءة من خلال توجيه الموارد نحو الأنشطة المشروعة والمنتجة التي تحقق النفع العام، مع مراعاة العدالة في التوزيع ومنع الاحتكار والظلم، وبذلك ترتبط الكفاءة بالبعد الأخلاقي والقيمي، حيث يصبح تحقيق المنفعة مقيداً بضوابط شرعية تضمن التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية.²⁰

أبعاد الكفاءة المصرفية

أولاً: الكفاءة المالية:

تشير الكفاءة المالية إلى قدرة المصارف على إدارة مواردها المالية بطريقة تحقق أعلى عائد ممكن بأقل تكلفة متاحة، مع الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة والاستقرار، وتعكس هذه الكفاءة قدرة المصرف على تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطر، وضمان استدامة عملياته المالية عبر التخطيط السليم، وترشيد النفقات، وتحسين هيكل رأس المال بما يعزز قدرته التنافسية في السوق.²¹

وتشير الكفاءة المالية إلى مدى قدرة المؤسسة على استخدام أصولها ومواردها المالية بكفاءة لتحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية، وتشمل هذه القدرة حسن إدارة التدفقات النقدية، وتحقيق معدلات ربحية مستقرة، والالتزام بالمعايير المالية السليمة، كما تتجلى الكفاءة المالية في قدرة المصرف على مواجهة التقلبات الاقتصادية، وتحقيق نمو مستدام، وتعزيز ثقة المودعين والمستثمرين من خلال أداء مالي متوازن وشفاف.²²

ثانياً: الكفاءة الأخلاقية

تشير الكفاءة الأخلاقية إلى قدرة البنوك على الالتزام بالمبادئ والقيم الإسلامية في جميع عملياتها المصرفية، بما يشمل العدالة، الأمانة، والشفافية، دون المساس بالمصالح المالية، كما تهدف الكفاءة الأخلاقية إلى تعزيز الثقة بين البنك وعملائه، وضمان تقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة، وتدعم استدامة الأعمال المصرفية، إذ تلتزم البنوك بالمعايير الأخلاقية في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية بما يعزز المسؤولية الاجتماعية والمالية للبنك.²³

وتشير الكفاءة الأخلاقية أيضاً إلى مدى التزام البنوك الإسلامية بالسلوكيات المهنية والأخلاقية في إدارة الموارد المالية، بما في ذلك النزاهة، الشفافية، والمصادقية في التعامل مع العملاء والمستثمرين، كما تساهم هذه الكفاءة في تقليل المخاطر المرتبطة بسوء السلوك المالي، وتعزيز سمعة البنك ومصادقته، وتعمل على زيادة ولاء العملاء واستدامة النمو المالي، بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبحقق التوازن بين الربحية والعدالة الأخلاقية.²⁴

استمرار البنك في أداء دوره بكفاءة، ويعزز قدرته على النمو والتوسع.

ثالثاً: الكفاءة السوقية

تشير الكفاءة السوقية إلى قدرة المصارف على التكيف بسرعة وفعالية مع تغيرات السوق المالية والمنافسة، بما يشمل تحليل اتجاهات العرض والطلب، وأسعار الفائدة، وأنماط سلوك العملاء، بهدف تحسين حصتها السوقية وتعظيم العوائد، كما تعكس هذه الكفاءة قدرة المصرف على اتخاذ قرارات استثمارية وتسويقية استراتيجية، وتعزيز موقعه التنافسي، مع ضمان استدامة العمليات المالية وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات السوق المتغيرة وتحقيق رضا العملاء.²⁵

وتشير الكفاءة السوقية أيضاً إلى مدى قدرة المصارف على استغلال الفرص المتاحة في الأسواق المالية بكفاءة، وذلك من خلال تقييم المخاطر، استهداف القطاعات المربحة، وتنويع المنتجات والخدمات، فضلاً عن القدرة على التنبؤ بالتغيرات الاقتصادية وتحليل سلوك المنافسين والعملاء، كما تتضمن إدارة العلاقة مع المستثمرين والمودعين لضمان الثقة، مما يساعد المصرف على تعزيز حصته السوقية وتحقيق أداء مالي مستدام ومتوازن يواكب التطورات

رابعاً: الكفاءة الإدارية

تشير الكفاءة الإدارية إلى قدرة البنوك على تنظيم وإدارة الموارد البشرية والمادية والمالية بشكل فعال لتحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية، بما يشمل التخطيط، والتوجيه، والتنسيق بين الإدارات المختلفة، مع ضمان اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، كما تهدف الكفاءة الإدارية إلى تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الإنتاجية، وتقليل الهدر، وضمان استمرارية العمليات المصرفية بسلاسة وكفاءة عالية بما يدعم النمو المستدام للبنك.²⁷

وتشير الكفاءة الإدارية أيضاً إلى مدى قدرة البنوك الإسلامية على تطبيق أساليب إدارة متقدمة تشمل الرقابة الداخلية، توزيع المسؤوليات، ومتابعة الأداء المالي والتشغيلي، بما يضمن الانضباط المؤسسي، تعزيز التوافق بين الإدارات، وتحقيق أهداف البنك بفعالية، كما تساهم الكفاءة الإدارية في تقليل المخاطر التشغيلية، رفع مستوى رضا العملاء، وزيادة قدرة البنك على المنافسة في الأسواق المالية مع الالتزام بالمعايير الشرعية.²⁸

الرقابة الشرعية

مفهوم الرقابة الشرعية

الرقابة:

لغة: من الجذر (رَقَبَ)، وهو يدلّ على الحفظ والملاحظة والانتظار، يقال: رَقَبَ الشيء أي لاحظته وارتقبه، والرقابة تعني الانتظار والترقب.²⁹

اصطلاحاً: عملية متابعة وفحص وتقويم الأعمال أو التصرفات للتأكد من مطابقتها للقوانين أو الخطط أو الأهداف المرسومة، واتخاذ الإجراءات اللازمة عند وجود انحرافات.³⁰

الشرعية:

لغة: الشرعية مشتقة من الجذر (شَرَعَ)، وهو يدلّ على البيان والظهور وسنّ الطريق، ويقال: شَرَعَ الشيء أي سنّه وأظهره، والشرع هو الطريق المستقيم والدين.³¹

اصطلاحاً: صفة تُطلق على كل ما كان قائماً على أساس صحيح من القانون أو الشريعة، وموافقاً للأحكام أو القواعد المعتمدة في نظام معيّن.³²

تعريف الرقابة الشرعية

عرّف سوله³³ الرقابة الشرعية بأنها عملية منهجية تقوم بها جهة مختصة للتأكد من أن أعمال المؤسسة ومنتجاتها ومعاملاتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وتشمل المراجعة والفحص والتقويم المستمر، وتهدف إلى تصحيح الانحرافات وضمان الالتزام الشرعي.

وعرفها الخلف³⁴ بأنها متابعة وتقويم التصرفات والأنشطة المالية والإدارية للتحقق من مشروعيتها وفق الضوابط الفقهية المعتمدة، وتتم من خلال هيئات أو مراقبين شرعيين مستقلين. وغرضها حماية المعاملات من المخالفات الشرعية وتعزيز الثقة والشفافية.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة Abdeljawad et al (2026)³⁵ الى تقييم الكفاءة المصرفية ومقارنتها بين البنوك الإسلامية والتقليدية، حيث شمل مجتمع الدراسة (83) بنكاً في عدة دول، واعتمدت المنهج الكمي باستخدام تحليل مغلف البيانات والانحدار، وأداة البيانات المالية، وتم تحليل البيانات بأسلوبي DEA والانحدار، وأظهرت النتائج تفوق البنوك الإسلامية في بعض الدول، مع تأثير إيجابي لمؤشرات الربحية والسيولة، وأوصت بوضع معايير تنظيمية لتعزيز كفاءة البنوك وتحسين أدائها.

هدفت دراسة بن يحيى وبلكرشة (2025)³⁶ الى بيان دور التكامل بين الرقابة الشرعية والتقليدية في البنوك الإسلامية، حيث تمثل المجتمع في تجربة بنك الراجحي، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وأداة تحليل التجارب العملية، دون عينة رقمية، وتم تحليل البيانات وصفيًا، وأظهرت النتائج أن التكامل يعزز الكفاءة المؤسسية، وأوصت بتوحيد الهيئات الشرعية وتعزيز التعاون بينها لتحقيق رقابة فعالة واستقرار الأداء المؤسسي.

هدفت دراسة شردود (2025)³⁷ الى بيان أثر التحول الرقمي على كفاءة المصارف الإسلامية في ضوء الضوابط الشرعية، حيث تمثل المجتمع في المصارف الإسلامية الرقمية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وأداة مراجعة الأدبيات، دون عينة محددة، وتم تحليل البيانات وصفيًا، وأظهرت النتائج وجود تحديات شرعية في العقود الرقمية، وأوصت بتوظيف التكنولوجيا مع الالتزام بالضوابط الشرعية وتعزيز الرقابة لضمان سلامة العمليات المصرفية.

هدفت دراسة الجنش (2025)³⁸ الى بيان الضوابط الشرعية لعقد الإيجار المنتهي بالتمليك، حيث تمثل المجتمع في العقود المعاصرة، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وأداة المصادر الفقهية، دون عينة، وتم تحليل البيانات فقهيًا مقارنةً، وأظهرت النتائج مشروعية العقد بضوابط محددة، وأوصت بتعزيز الوعي الشرعي وتطبيق الضوابط لدعم الاقتصاد والحد من المخاطر التعاقدية.

هدفت دراسة سندياني وعبابنة (2025)³⁹ الى قياس أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية على الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث تمثل المجتمع في الموظفين، وبلغت العينة (284)، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبانة، وتم تحليل البيانات باستخدام SPSS، وأظهرت النتائج أثرًا إيجابيًا للخدمات الإلكترونية، وأوصت بتطوير هذه الخدمات لتعزيز الكفاءة والتنافسية.

هدفت دراسة مشكور⁴⁰ (2025) إلى بيان الضوابط الشرعية لمعاملة المشتبه فيه في ضوء الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، حيث تمثل مجتمع الدراسة في إجراءات جمع الاستدلالات لدى الضبط القضائي في الجزائر، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة مراجعة القوانين والاتفاقيات الدولية والفقه القانوني، دون عينة ميدانية، وتم تحليل البيانات بأسلوب التحليل القانوني المقارن، وأظهرت النتائج أهمية الضمانات القانونية، وأوصت بتعزيز الرقابة على الإجراءات لضمان حماية الحقوق وتحقيق التوازن.

هدفت دراسة سندياني وعبابنة (2025)⁴¹ إلى تحليل أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث تمثل مجتمع الدراسة في موظفي هذه البنوك، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة كأداة، وبلغ حجم العينة (284) استبانة صالحة للتحليل، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) بالاعتماد على المتوسطات والانحدار، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي دال للخدمات الإلكترونية،

وأوصت بتعزيزها، مما يسهم في رفع الكفاءة المصرفية وزيادة التنافسية.

هدفت دراسة⁴² (2025) Thoib et al إلى استكشاف دور هيئات الرقابة الشرعية في تحقيق الالتزام الشرعي في البنوك الإسلامية، حيث تمثل مجتمع الدراسة في البنوك الإسلامية ومجال الرقابة الشرعية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مراجعة منهجية للأدبيات كأداة، دون عينة كمية، وتم تحليل البيانات تحليلاً وصفيًا، وأظهرت النتائج محدودية التأثير العملي للهيئات، وأوصت بتعزيز استقلاليتها، مما يسهم في تحسين الحوكمة الشرعية ورفع كفاءة الأداء المصرفي.

ما يميز الدراسة الحالية

تتميز هذه الدراسة بتركيزها على الربط المتكامل بين الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات والكفاءة المصرفية من خلال إدخال الرقابة الشرعية كمتغير وسيط في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث تسعى إلى تقديم نموذج تفسيري يوضح طبيعة العلاقات التأثيرية بين المتغيرات الثلاثة، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل مباشر، كما تنفرد بتطبيقها على بيئة مصرفية أردنية تجمع بين الخصوصية التشريعية والتطبيق العملي، إضافة إلى اعتمادها أبعاداً متعددة للكفاءة المصرفية بما يعزز دقة التحليل وشمولية النتائج ويسهم في تطوير الأدبيات ذات الصلة.

البحث الثالث المنهجية (الطريقة والاجراءات)

المنهج: تُعد هذه الدراسة دراسة ميدانية إيضاحية من حيث الغرض، وتطبيقية في طبيعتها، إذ تهدف إلى اختبار العلاقات بين الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات والكفاءة المصرفية بوساطة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية، كما تُصنف ضمن البحوث غير التدخلية، وتعتمد المنهج الكمي لتحليل البيانات بدقة واستخلاص دلالات علمية موثوقة⁴³.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن والمتمثلة في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك صفوة الإسلامي، حيث يشمل مختلف المستويات الإدارية والوظيفية المرتبطة بمتغيرات الدراسة، بما يعكس تنوع الخبرات والتخصصات، ويُسهم هذا التحديد في تعزيز شمولية البيانات ودقتها وتحقيق تمثيل واقعي لبيئة العمل المصرفي الإسلامي في الأردن، كما يوضحه الجدول (1).

الجدول (1) مجتمع الدراسة

الترتيب	اسم البنك	عدد الموظفين
1	البنك الإسلامي الأردني	2,445
2	البنك العربي الإسلامي الدولي	1,176
3	بنك صفوة الإسلامي	811
المجموع الكلي		4432

عينة الدراسة: اعتمدت الدراسة على تحديد حجم العينة باستخدام معادلة مورغان (Krejcie & Morgan, 1970)، والتي تُعد من أكثر المعادلات شيوعاً في الدراسات الميدانية، حيث تم تحديد حجم المجتمع بـ (4432) مفردة، وبناءً على ذلك تم احتساب حجم العينة ليبلغ (354) مفردة، وفق المعادلة الآتية:

$$S = \frac{X^2 \cdot N \cdot P(1 - P)}{d^2(N - 1) + X^2 \cdot P(1 - P)}$$

حيث إن	
S	حجم العينة المطلوبة
X^2	قيمة كاي تربيع عند درجة حرية واحدة ومستوى دلالة (0.05) = 3.841
N	حجم المجتمع = 4432
P	نسبة توافر الخاصية في المجتمع = 0.50
d	درجة الدقة = 0.05

بالتعويض في المعادلة

$$S = \frac{3.841 \times 4432 \times 0.50(1 - 0.50)}{0.05^2 \times (4432 - 1) + 3.841 \times 0.50(1 - 0.50)}$$

$$S = \frac{4256.3}{12.03775} = 353.6$$

وبالتقريب يصبح حجم العينة:

$$S \approx 354$$

وعليه، فإن حجم العينة المعتمد في هذه الدراسة هو (354) مفردة.

جدول (2) توزيع عينة الدراسة

النسبة المئوية (%)	عدد الاستبيانات				حجم	
	الصالحة للتحليل	غير الصالحة للتحليل	المستردة	الموزعة	العينة	المجتمع
91.37%	323	13	336	354	354	4432

يبين الجدول أن عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل بلغ (323) من أصل (354) استبانة موزعة، بنسبة

استجابة مرتفعة بلغت (91.37%)، ويعزى عدم استرداد بعض الاستبيانات إلى انشغال الباحثين أو عدم رغبتهم في المشاركة، في حين تم استبعاد (13) استبانة لعدم اكتمال البيانات أو وجود إجابات غير منطقية أو نمطية، مما قد يؤثر على دقة التحليل الإحصائي.

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على استبانة تقيس المتغير المستقل (الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات) ببعدين، والمتغير

التابع (الكفاءة المصرفية) بأربعة أبعاد، والمتغير الوسيط (الرقابة الشرعية)، بإجمالي (64) فقرة.

ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الاتساق الداخلي (Cronbach's Alpha)، حيث

أظهرت النتائج تبايناً في قيم الثبات بين الأبعاد نتيجة اختلاف استجابات الفقرات أو انعكاس اتجاهها، بينما بلغ معامل الثبات الكلي (0.946)، وهو مستوى مقبول، مما يسمح بالاعتماد على الأداة بعد التعديل (1951، Cronbach) والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8) معاملات التباين (Cronbach's Alpha) لمغيرات الدراسة

كروناخ ألفا	عدد الفقرات	البعد
0.623	19	البعد الأول: عقد المراجعة للأمر بالشراء
0.828	14	البعد الثاني : عقد الإجارة المنتهية بالتمليك
0.847	33	المتغير المستقل (كلي): الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات
0.795	6	البعد الأول: الكفاءة الإدارية
0.724	5	البعد الأول: الكفاءة الأخلاقية
0.710	6	البعد الأول: الكفاءة المالية
0.700	5	البعد الأول: الكفاءة السوقية
0.883	22	المتغير التابع (كلي): الكفاءة المصرفية
0.836	9	المتغير الوسيط (كلي): الرقابة الشرعية
0.946	64	الأداة ككل

البحث الرابع: عرض النتائج

أولاً: نتائج تحليل المتغيرات الديموغرافية :

تشير نتائج التحليل الديموغرافي إلى أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة (62.5%) مقابل (37.5%) للإناث، مما يعكس هيمنة نسبية للذكور في القطاع المصرفي الإسلامي الأردني، كما تبين أن البنك الإسلامي الأردني يمثل النسبة الأكبر (50.5%) مقارنة ببنك صفة الإسلامي (21.7%)، وهو ما يعكس حجم التوظيف، وأظهرت الفئة العمرية (30- أقل من 40) النسبة الأعلى (52.9%) مقابل (7.7%) للفئة الأصغر، كما سجل البكالوريوس (48.3%) مقابل (11.5%) للدكتوراه، وتصدرت التخصصات الشرعية (31.0%) مقابل (19.5%) لأخرى، بينما كان رئيس القسم الأعلى (37.5%) مقابل المدير (14.2%)، وبرزت خبرة (6-10 سنوات) بنسبة (54.8%) مقابل (9.3%) لأكثر من (15) سنة، مما يعكس تركّز العينة في الخبرات المتوسطة.

ثانياً: نتائج تحليل أسئلة الدراسة

نتائج تحليل السؤال الأول: ما مستوى الأهمية النسبية للضوابط الشرعية، والكفاءة المصرفية، والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

تم إجراء التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة والجدول (27)، توضح ذلك..

الجدول (27) التحليل الوصفي للمتغير لمغيرات الدراسة

المتغيرات	الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
المتغير المستقل الضوابط الشرعية	عقد المراجعة للأمر بالشراء	3.933	0.124	مرتفعة
	عقد الإجارة المنتهية بالتمليك	3.918	0.150	مرتفعة
	الكلي	3.925		مرتفعة

أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية:

مرتفعة	0.230	3.926	الكفاءة الإدارية	المتغير التابع الكفاءة المصرفية
مرتفعة	0.217	3.900	الكفاءة الأخلاقية	
مرتفعة	0.239	3.900	الكفاءة المالية	
مرتفعة	0.217	3.941	الكفاءة السوقية	
مرتفعة		3.917	الكلية	
مرتفع	0.217	3.930	الرقابة الشرعية	المتغير الوسيط

نتائج تحليل السؤال الرئيس الثاني: ما أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

للإجابة عن السؤال الرئيس الثاني، تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية (Ho2)، حيث يوضح الجدول (53) نتائج نموذج الانحدار.

جدول (53): ملخص نموذج الانحدار لاختبار أثر الضوابط الشرعية في الرقابة الشرعية

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R ²	R ²	Std. E	Durbin-Watson
الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات	الرقابة الشرعية	0.578	0.334	0.332	0.178	1.938

القرار الإحصائي: تم رفض الفرضية العدمية (Ho2)، وقبول الفرضية البديلة، وذلك لوجود أثر ذو دلالة إحصائية للضوابط الشرعية لعقود المعاوضات على الرقابة الشرعية.

نتائج تحليل السؤال الثالث: ما أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

للإجابة عن السؤال الرئيس الثالث، تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية (Ho2)، بهدف قياس أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات على الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث يوضح الجدول (53) نتائج نموذج الانحدار.

جدول (53): ملخص نموذج الانحدار لاختبار أثر الضوابط الشرعية في الرقابة الشرعية

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R ²	R ²	Std. E	Durbin-Watson
الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات	الرقابة الشرعية	0.578	0.334	0.332	0.178	1.938

القرار الإحصائي: تم رفض الفرضية العدمية (Ho2)، وقبول الفرضية البديلة، وذلك لوجود أثر ذو دلالة إحصائية للضوابط الشرعية لعقود المعاوضات على الرقابة الشرعية، حيث تشير قيم (R) و (R²) إلى وجود علاقة مؤثرة ومعنوية.

نتائج تحليل السؤال الرئيس الرابع: ما أثر الرقابة الشرعية في الكفاءة المالية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

للإجابة عن السؤال الرئيس الثالث، تم إجراء تحليل نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) لاختبار الفرضية (Ho3)، والجدول () يوضح ذلك .

جدول (56): معاملات المسار المعيارية للنموذج الهيكلي

النتيجة	P-value	C.R	â(Standardized)	المسار
دال	0.000	10.132	0.768	الرقابة الشرعية → الكفاءة المصرفية
دال	0.000	7.766	0.568	الكفاءة المصرفية → الكفاءة الإدارية
دال	0.000	10.790	0.615	الكفاءة المصرفية → الكفاءة المالية
دال	0.000	8.395	0.638	الكفاءة المصرفية → الكفاءة السوقية
مرجعية	—	—	0.621	الكفاءة المصرفية → الكفاءة الأخلاقية

القرار الإحصائي: تم رفض الفرضية العدمية (H_03) ، وقبول الفرضية البديلة، وذلك لوجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الشرعية على الكفاءة المصرفية بأبعادها المختلفة.

نتائج تحليل السؤال الخامس: ما أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات بأبعادها (عقد المرابحة للآمر بالشراء، و عقد الإجارة المنتهية بالتملك) في الكفاءة المصرفية بأبعادها (الكفاءة الإدارية، والكفاءة الأخلاقية، والكفاءة السوقية، والكفاءة المالية) في ظل وجود الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية؟ للإجابة عن السؤال الرئيس الأول، تم اجراء تحليل المسار باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) لاختبار الفرضية (H_01) ، حيث يوضح الجدول (37) معاملات المسار المباشر ودالاتها الإحصائية.

جدول (36): معاملات المسار المباشر للنموذج الهيكلي

المعامل	مستوى	القيمة	الخطأ	المعامل غير	المسار
(â)	الدلالة (P)	الحرجة (C.R)	المعياري	(B)	
0.764	*	9.801	0.096	0.944	الضوابط الشرعية → الكفاءة المصرفية
0.534	*	7.386	0.112	0.830	الكفاءة المصرفية → الكفاءة الإدارية
0.540	*	10.022	0.092	0.923	الكفاءة المصرفية → الكفاءة المالية
0.712	*	8.849	0.125	1.104	الكفاءة المصرفية → الكفاءة السوقية
0.607	—	—	—	1.000	الكفاءة المصرفية → الكفاءة الأخلاقية

القرار الإحصائي: تم رفض الفرضية العدمية (H_01) ، وقبول الفرضية البديلة (H_1) ، وذلك بسبب وجود أثر ذو دلالة إحصائية للضوابط الشرعية لعقود المعاوضات على الكفاءة المصرفية.

تم اختبار الفرضية الرئيسة الأولى باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية وتحليل معاملات المسار، بهدف التحقق من أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات على الكفاءة المصرفية، حيث يوضح الجدول (39) نتائج الاختبار الإحصائي.

النتيجة	P-value	C.R	قيمة â	الفرضية
رفض H_0 وقبول H_1	0.000	9.801	0.764	الضوابط الشرعية → الكفاءة المصرفية

جدول (39): ملخص اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

تشير نتائج الجدول (39) إلى وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً للضوابط الشرعية لعقود المعاوضات على الكفاءة المصرفية، حيث بلغت قيمة المعامل المعياري $(0.764) (\hat{a})$ ، وهي قيمة مرتفعة تدل على قوة التأثير، كما بلغت القيمة الحرجة $(9.801) (C.R)$ ، وهي أعلى من القيمة المعيارية (1.96) ، مما يشير إلى معنوية العلاقة، في حين بلغت قيمة مستوى الدلالة $(0.000) (P\text{-value})$ ، وهي أقل من (0.05) ، مما يؤكد دلالة التأثير إحصائياً.

المبحث السادس : مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة نتائج تحليل أسئلة الدراسة

مناقشة نتائج تحليل مستوى الأهمية النسبية للضوابط الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن متغير الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات حقق درجة أهمية مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.925) وانحراف معياري (0.124) ، مما يعكس مستوى عالياً من الإدراك والالتزام بتطبيق الضوابط الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية، ويتجلى ذلك في الالتزام بصيغ التمويل الشرعي كعقود المراجعة والإجارة المنتهية بالتملك، وقد اتفقت النتائج مع دراسة الشرفاوي (2025) واختلفت مع مشكور (2025) لاختلاف الطبيعة، كما تبين تأثير النتائج بالمسمى الوظيفي والخبرة والمؤهل العلمي، الأمر الذي يعزز كفاءة الأداء المصرفي.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن بعد عقد المراجعة للآمر بالشراء حقق درجة أهمية مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.933) وانحراف معياري (0.124) ، مما يعكس اعتماداً كبيراً عليه في التمويل المصرفي، وقد اتفقت النتائج مع دراسة الجنش (2025) واختلفت مع مشكور (2025) لاختلاف الطبيعة، كما تبين تأثير النتائج بالمسمى الوظيفي والخبرة والتخصص، مما يعزز كفاءة التطبيق ويؤكد دور المراجعة في تحقيق الاستقرار المصرفي.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن بعد عقد الإجارة المنتهية بالتملك حقق درجة أهمية مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.918) وانحراف معياري (0.150) ، مما يعكس إدراكاً عالياً لأهميته كأداة تمويلية، وقد اتفقت النتائج مع دراسة الجنش (2025) واختلفت مع مشكور (2025) لاختلاف الطبيعة، كما تبين تأثير النتائج بالتخصص والخبرة والمسمى الوظيفي، مما يعزز كفاءة التطبيق ويؤكد دوره في تحقيق التوازن المصرفي.

ترى الباحثة أن النتائج تعكس مستوى عالياً من الالتزام المؤسسي بالضوابط الشرعية داخل البنوك الإسلامية الأردنية، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع المتوسطات الحسابية المرتبطة بتطبيق عقود المراجعة والإجارة المنتهية بالتملك، مما أسهم في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي، كما يتضح أن الضوابط الشرعية تؤدي دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين الربحية والالتزام الشرعي، وقد تأثرت النتائج بالمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي، حيث أسهمت هذه المتغيرات في تعزيز الفهم التطبيقي ودقة التقييم.

ما مستوى الأهمية النسبية للكفاءة المصرفية بأبعادها (الكفاءة الإدارية، الكفاءة الأخلاقية، الكفاءة السوقية، والكفاءة المالية) في البنوك الإسلامية الأردنية؟

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن متغير الكفاءة المصرفية حقق درجة أهمية مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.917) وانحراف معياري (0.226) ، مما يعكس مستوى متقدماً من الكفاءة في الأداء داخل البنوك الإسلامية الأردنية، ويتجلى ذلك في تبني ممارسات إدارية ومالية وأخلاقية متكاملة، وقد اتفقت النتائج مع سندیاني وعبانة (2025) واختلفت مع Abdeljawad et al (2026) ، لاختلاف البيئة، كما تبين تأثير النتائج بالمؤهل

العلمي والخبرة والتخصص، مما يعزز كفاءة الأداء المصرفي.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن بعد الكفاءة الإدارية حقق درجة أهمية مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.926) وانحراف معياري (0.230)، مما يعكس مستوى عالياً من كفاءة الممارسات الإدارية في البنوك الإسلامية الأردنية، ويتجلى ذلك في الالتزام بالتعليمات الرقابية وتبني الأساليب الحديثة، وحقق أن بعد الكفاءة الأخلاقية درجة أهمية مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.900) وانحراف معياري (0.217)، مما يعكس مستوى عالياً من الالتزام بالقيم الأخلاقية في البنوك الإسلامية الأردنية، وحقق بعد الكفاءة المالية درجة أهمية مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.900) وانحراف معياري (0.239)، مما يعكس مستوى جيداً من كفاءة إدارة الموارد المالية في البنوك الإسلامية الأردنية، وكذلك بعد الكفاءة السوقية حقق درجة أهمية مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.941) وانحراف معياري (0.211)، مما يعكس مستوى عالياً من قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على التكيف مع متطلبات السوق، وقد اتفقت النتائج مع سندياني وعبابنة (2025) واختلفت مع Abdeljawad et al (2026)، كما تبين تأثيرها بالتخصص والخبرة والعمر، مما يعزز الابتكار المصرفي ويدعم القدرة التنافسية المستدامة.

ترى الباحثة أن النتائج تعكس مستوى متقدماً من التكامل في الأداء المصرفي داخل البنوك الإسلامية الأردنية، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع المتوسطات الحسابية المرتبطة بالكفاءة السوقية والإدارية، مما أسهم في رفع مستوى الكفاءة المصرفية، كما يتضح أن التوازن بين الجوانب الإدارية والمالية والأخلاقية يعزز تحقيق كفاءة مستدامة، وقد تأثرت النتائج بالمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والتخصص، حيث أسهمت هذه المتغيرات في تعزيز القدرات التحليلية وتحسين الكفاءة التشغيلية.

مستوى الأهمية النسبية للرقابة الشرعية في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن متغير الرقابة الشرعية حقق درجة أهمية مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.930) وانحراف معياري (0.205)، مما يعكس إدراكاً عالياً لدورها في ضبط العمل المصرفي الإسلامي داخل البنوك الإسلامية الأردنية، وقد اتفقت النتائج مع بن يحيى وبلكرشة (2025) واختلفت مع Thoib et al (2025) لاختلاف البيئة، كما تبين تأثيرها بالمؤهل العلمي والتخصص والخبرة، مما يعزز فاعلية الرقابة الشرعية ويحقق التوازن بين الالتزام الشرعي والكفاءة المصرفية.

ترى الباحثة أن ارتفاع مستوى الرقابة الشرعية يعكس نضجاً مؤسسياً في البنوك الإسلامية الأردنية، ويؤكد دورها الحيوي في تعزيز الانضباط والامتثال، مما يسهم في تقليل المخاطر الشرعية وتحقيق التوازن بين متطلبات الكفاءة المصرفية والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

مناقشة نتائج تحليل السؤال الرئيس الأول: ما أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات بأبعادها (عقد المرابحة للآمر بالشراء، و عقد الإجارة المنتهية بالتملك) في الكفاءة المصرفية بأبعادها (الكفاءة الإدارية، والكفاءة الأخلاقية، والكفاءة السوقية، والكفاءة المالية) في ظل وجود الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

أظهرت نتائج اختبار الفرضية (Ho1) أن نموذج الدراسة يتمتع بقدرة تفسيرية مرتفعة، حيث بلغ معامل التأثير (0.764)، مما يدل على وجود تأثير إيجابي قوي للضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية، كما أكدت القيم الإحصائية معنوية العلاقة، وقد اتفقت النتائج مع شردود (2025) واختلفت مع مشكور (2025)

لاختلاف طبيعة الدراسة، مما يعكس أهمية الضوابط الشرعية في تعزيز الكفاءة المصرفية.

ترى الباحثة أن النتائج تعكس قوة تأثير الضوابط الشرعية في تحسين الكفاءة المصرفية بشكل متكامل، ويظهر ذلك من خلال وضوح الإجراءات والرقابة المستمرة، كما تبين تأثير النتائج بالمؤهل العلمي والخبرة والتخصص، مما يعزز الفهم التطبيقي ويرفع كفاءة الأداء المصرفي.

مناقشة نتائج تحليل السؤال الرئيس الثاني : ما أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

أظهرت نتائج اختبار الفرضية (Ho2) أن معامل التحديد بلغ (0.334)، مما يشير إلى قدرة تفسيرية جيدة للنموذج في تفسير التباين في الرقابة الشرعية، كما بلغ معامل الارتباط (0.578) بما يؤكد وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، وقد اتفقت النتائج مع بن يحيى وبلكرشة (2025) وواختلفت مع (Thoib et al (2025) لاختلاف البيئات، مما يعكس دور الضوابط الشرعية في تعزيز فاعلية الرقابة الشرعية.

ترى الباحثة أن النتائج تعكس تأثيراً واضحاً للضوابط الشرعية في تعزيز فاعلية الرقابة الشرعية، ويظهر ذلك من خلال وضوح الإجراءات والتدقيق المستمر، كما تبين تأثير النتائج بالتخصص والخبرة والمؤهل العلمي، مما يعزز كفاءة التطبيق ودقة التقييم داخل البنوك الإسلامية الأردنية.

مناقشة نتائج تحليل السؤال الرئيس الثالث : ما أثر الضوابط الشرعية في الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

أظهرت نتائج اختبار الفرضية (Ho3) أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مرتفعة، حيث بلغ معامل التأثير (0.768) مما يدل على وجود تأثير إيجابي قوي للرقابة الشرعية على الكفاءة المصرفية، وقد اتفقت النتائج مع بن يحيى وبلكرشة (2025) وواختلفت مع (Thoib et al (2025) لاختلاف البيئات، مما يؤكد الدور المحوري للرقابة الشرعية في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي بشكل متكامل.

ترى الباحثة أن النتائج تعكس قوة دور الرقابة الشرعية في تحسين الكفاءة المصرفية، ويظهر ذلك من خلال وضوح الإجراءات والرقابة المستمرة، كما تبين تأثير النتائج بالتخصص والخبرة والمؤهل العلمي، مما يعزز كفاءة التطبيق ويرفع مستوى الأداء المؤسسي في البنوك الإسلامية الأردنية.

مناقشة نتائج تحليل السؤال الرئيس الرابع: ما أثر الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات بأبعاها (عقد المراجعة للأمر بالشراء، وعقد الإجارة المنتهية بالتملك) في الكفاءة المصرفية بأبعاها (الكفاءة الإدارية، والكفاءة الأخلاقية، والكفاءة السوقية، والكفاءة المالية) في ظل وجود الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

أظهرت نتائج اختبار الفرضية (Ho4) أن معامل التحديد (R^2) يعكس قدرة تفسيرية مرتفعة للنموذج في تفسير التباين في الكفاءة المصرفية، وتشير القيم المرتبطة بالمسارات إلى وجود تأثير إيجابي مباشر وغير مباشر للضوابط الشرعية عبر الرقابة الشرعية، حيث بلغ معامل التأثير للضوابط الشرعية (0.578) ($\hat{\alpha}$)، كما بلغ تأثيرها المباشر على الكفاءة المصرفية (0.485)، إضافة إلى تأثير الرقابة الشرعية (0.484)، ويظهر ذلك من خلال التكامل بين الضوابط والرقابة في تعزيز الأداء المصرفي بأبعاده المختلفة، خاصة الكفاءة السوقية ثم الأخلاقية فالمالية والإدارية.

اتفقت النتائج التي تم التوصل إليها مع نتائج دراسة شردود (2025) التي أكدت أن الالتزام بالضوابط الشرعية يسهم في تحسين كفاءة العمليات المصرفية خاصة في ظل التطور التقني، واختلفت مع نتائج دراسة مشكور (2025) التي ركزت على الجوانب القانونية دون إبراز الأثر المؤسسي المباشر، ويعزى هذا الاختلاف إلى اختلاف طبيعة الدراسات بين التطبيق المصرفي العملي والدراسات القانونية النظرية.

وترى الباحثة أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تعكس قوة التكامل بين الضوابط الشرعية والرقابة الشرعية في تعزيز الكفاءة المصرفية، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع المتوسطات الحسابية للأبعاد خاصة الكفاءة السوقية والأخلاقية، وهي ناتجة عن الفقرات الأعلى تقييماً المرتبطة بتطوير المنتجات وتعزيز الثقة والالتزام، مما يدعم تحقيق أداء مصرفي متوازن ومستدام، أن المتغيرات الديموغرافية (التخصص، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي) أثرت على نتائج المتغير، وذلك من خلال أن التخصصات الشرعية والمصرفية عززت فهم الضوابط والرقابة، كما أن سنوات الخبرة ساهمت في تحسين التطبيق العملي، إضافة إلى أن المناصب الإدارية دعمت اتخاذ القرارات الرقابية الفعالة، مما انعكس إيجابياً على مستوى الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية.

النتائج

1. نتائج السؤال الأول: أظهرت النتائج أن الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات والكفاءة المصرفية والرقابة الشرعية تتمتع جميعها بدرجة أهمية مرتفعة، حيث عكست المتوسطات الحسابية مستوى عالياً من الالتزام المؤسسي والتكامل في الأداء، مما يدل على وعي البنوك الإسلامية الأردنية بأهمية هذه المتغيرات في تحقيق الكفاءة والاستقرار.
2. نتائج السؤال الثاني: بينت النتائج وجود أثر إيجابي قوي للضوابط الشرعية لعقود المعاوضات في الكفاءة المصرفية، حيث تسهم في تحسين جودة الأداء وتقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي والإداري، كما ظهر تأثيرها بشكل واضح في مختلف أبعاد الكفاءة وخاصة الكفاءة السوقية.
3. نتائج السؤال الثالث: أوضحت النتائج أن الضوابط الشرعية تؤثر بشكل مباشر في الكفاءة المصرفية، حيث تسهم في تعزيز الكفاءة الإدارية والمالية والسوقية، بينما كان تأثيرها متوسطاً في الكفاءة الأخلاقية، مما يشير إلى أهمية وجود عوامل داعمة إضافية لتعزيز هذا البعد.
4. نتائج السؤال الرابع: أظهرت النتائج أن الرقابة الشرعية تمارس تأثيراً إيجابياً جوهرياً في الكفاءة المصرفية، حيث تسهم في تعزيز جودة الأداء وتقليل المخاطر وتحقيق الانضباط المؤسسي، مما يعزز الثقة في البنوك الإسلامية ويدعم استدامة عملها.
5. نتائج السؤال الخامس: أكدت النتائج أن الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في الكفاءة المصرفية من خلال الرقابة الشرعية كمتغير وسيط، حيث يعزز هذا التكامل المؤسسي من جودة الأداء المصرفي ويرفع من كفاءة العمليات، خاصة في ظل وجود رقابة شرعية فعالة داخل البنوك الإسلامية الأردنية.

التوصيات

1. توصيات السؤال الأول: توصي الدراسة بضرورة تعزيز الوعي المؤسسي بأهمية الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات

والكفاءة المصرفية والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية، وذلك من خلال تبني برامج تدريبية دورية متخصصة تستهدف مختلف المستويات الوظيفية، وربط هذه البرامج بالممارسات التطبيقية داخل بيئة العمل، مع تطوير أدلة إجرائية توضح آليات تطبيق الضوابط الشرعية وربطها بمؤشرات الأداء المؤسسي، كما يمكن معالجة ذلك عبر إدماج مفاهيم الكفاءة والرقابة الشرعية ضمن خطط التطوير الاستراتيجي، وتفعيل أنظمة تقييم الأداء التي تقيس مدى الالتزام بهذه المتغيرات، بما يساهم في تحقيق تكامل مؤسسي مستدام.

2. **توصيات السؤال الثاني:** توصي الدراسة بضرورة تطوير الضوابط الشرعية لعقود المعاوضات بما يتواءم مع المستجدات المصرفية الحديثة، وتعزيز تطبيقها العملي داخل البنوك الإسلامية الأردنية، وذلك من خلال مراجعة دورية للسياسات الشرعية وتحديثها بالتنسيق مع هيئات الرقابة الشرعية، ويمكن معالجة ذلك عبر إنشاء وحدات متخصصة لتطوير المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة، وربطها بأنظمة رقابية تضمن سلامة التطبيق، إضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة مثل الأنظمة الذكية في تتبع العمليات التمويلية، مما يساهم في تقليل المخاطر وتعزيز الكفاءة المصرفية بشكل فعال.

3. **توصيات السؤال الثالث:** توصي الدراسة بضرورة تعزيز دور الضوابط الشرعية في تحسين جميع أبعاد الكفاءة المصرفية، مع التركيز على الكفاءة الأخلاقية، وذلك من خلال ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على القيم الإسلامية، ويمكن معالجة ذلك عبر إعداد مدونات سلوك مهني ملزمة، وتنفيذ برامج تدريبية أخلاقية مستمرة، وربط الالتزام الأخلاقي بنظام الحوافز والتقييات، إضافة إلى تفعيل الرقابة الداخلية لمتابعة السلوك المؤسسي، مما يساهم في تعزيز التكامل بين الأبعاد الإدارية والمالية والأخلاقية وتحقيق كفاءة مصرفية شاملة ومستدامة.

4. **توصيات السؤال الرابع:** توصي الدراسة بتعزيز استقلالية وفاعلية هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية، من خلال تطوير هيكلها التنظيمية ومنحها صلاحيات أوسع في الرقابة والمتابعة، ويمكن معالجة ذلك عبر اعتماد معايير حوكمة واضحة تحدد أدوار ومسؤوليات الهيئات الشرعية، وتوفير كوادر مؤهلة تجمع بين المعرفة الشرعية والمصرفية، إضافة إلى استخدام أدوات تدقيق شرعي إلكترونية حديثة، وتفعيل التقارير الدورية التي ترفع للإدارة العليا، مما يعزز كفاءة الرقابة الشرعية ويساهم في تحسين الأداء المصرفي وتقليل المخاطر.

5. **توصيات السؤال الخامس:** توصي الدراسة بضرورة تعزيز التكامل بين الضوابط الشرعية والرقابة الشرعية باعتبارها آلية بسيطة لتحسين الكفاءة المصرفية، وذلك من خلال بناء أنظمة رقابية متكاملة تربط بين التطبيق الشرعي والرقابة الفعلية، ويمكن معالجة ذلك عبر تطوير أنظمة معلومات مصرفية تدعم الرقابة الشرعية بشكل لحظي، وتفعيل التنسيق المستمر بين الإدارات التنفيذية وهيئات الرقابة الشرعية، إضافة إلى اعتماد مؤشرات أداء تقيس أثر هذا التكامل على الكفاءة المصرفية، مما يساهم في رفع جودة الأداء المؤسسي وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة للبنوك الإسلامية الأردنية.



الهوامش (References)

- ¹Sayyid Aḥmad Aḥmad Ḥasan. "Qiyās Kafā'at al-Mašārif al-Tijāriyyah al-Mudrajjah fi al-Būrshah al-Miṣriyyah bi-Istikhdām Taḥlīl Mughallaf al-Bayānāt (DEA)." *al-Majallah al-'Ilmiyyah lil-Iqtisād wa-al-Tijārah* 2 (2019): 111-64.
- حسن، سيدة أحمد أحمد. (2019). قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 2، 111-164.
- ²Ibtisām 'Umar Ismā'īl Ḥammūdah. "al-Maqāsid al-Shar'īyyah al-Juz'īyyah fi Aḥkām 'Uqūd al-Mu'āwaḍāt." *Majallat al-Hikmah* 45 (2021): 181-216.
- حمودة، ابتسام عمر إسماعيل (2021). المقاصد الشرعية الجزئية في أحكام عقود المعاوضات. *مجلة الحكمة*، 45، 181-216.
- ³'Abd Allāh Muḥammad al-Darāwishah. "al-Ḍawābiṭ al-Shar'īyyah lil-Gharar al-Mubtīl fi 'Uqūd al-Mu'āwaḍāt al-Māliyyah al-Mu'āshirah: Dirāsah Fiqhiyyah Muqāranah." Unpublished master's thesis, Mu'tah University, Jordan, 2023.
- الدرراوشة، عبد الله محمد. (2023). الضوابط الشرعية للغرر المبطل في عقود المعاوضات المالية المعاصرة: دراسة فقهية مقارنة [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.
- ⁴Muḥammad Murtaḍā al-Zabīdī. *Tāj al-'Arūs min Jawāhir al-Qāmūs*. Vol. 8. National Council for Culture, 2001, 395.
- الزبيدي، محمد مرتضى. (2001). تاج العروس من جواهر القاموس. المجلس الوطني للثقافة، ج 8، ص 395.
- ⁵Al-Farāhidī, Al Khalil bin Ahmad, *Kitāb al-'Ayn, Dār wa Maktabah Hilāl*, 2:193.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، دار و مكتبة هلال، ج 2، ص 193.
- ⁶Al-Dasūqī, Muhammad bin Ahmad, *Ḥāshiyah al-Dasūqī 'ala Al-Sharḥ al-Kabīr*, (Dār al-Fikr, 1819), 3:2.
- الدسوقي، محمد بن أحمد، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، 1819، ج 2، ص 3.
- ⁷Aḥmad ibn Idrīs al-Qarāfī. *al-Furūq*. 'Ālam al-Kutub, 1285 AH, 3:3.
- القرافي، أحمد بن إدريس. *الفروق*. عالم الكتب. 1285، ج 3، ص 3.
- ⁸Muṣṭafā Aḥmad al-Zarqā'. *al-Madkhal al-Fiqhī al-'Āmm*. Damascus: Dār al-Qalam, 2004, 640.
- الزرقاء، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، دار القلم، 2004، ص 640.
- ⁹Al-Zabīdī, *Tāj al-'Arūs min Jawāhir al-Qāmūs*, 6:379.
- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ص 379، ج 6.
- ¹⁰Muḥammad ibn Mukarram Ibn Manẓūr. *Lisān al-'Arab*. Beirut: Dār Ṣādir, 1994, 2:442.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، (1994)، لسان العرب، دار صادر، ص 442، ج 2.
- ¹¹Al-Qudūrī, Ahmad bin Muhammad, *Mukhtaṣar al-Qudūrī fil Fiqh al-Ḥanafī*, (Dār al-Kutub al 'Ilmiyyah, 1997), 86.
- القدوري، أحمد بن محمد، مختصر القدوري في الفقه الحنفي، دار الكتب العلمية، 1997، ص 86.
- ¹²Muḥammad ibn Aḥmad Ibn Rushd. *Bidāyat al-Mujtahid wa-Nihāyat al-Muqtaṣid*. Cairo: Dār al-Ḥadīth, 2004, 3:229.
- ابن رشد، محمد بن أحمد، (2004)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، ص 229، ج 3.

- ¹³Muḥammad ibn Aḥmad al-Sarakhsī. *al-Mabsūṭ*. Beirut: Dār al-Maʿrifah, 1993, 30:237. السرخسي، محمد بن أحمد، (1993)، المبسوط، دار المعرفة، ص 237، ج 30
- ¹⁴Al-Zabīdī, *Tāj al-ʿArūs*, 98. الزبيدي، تاج العروس، ص 98.
- ¹⁵Ibn Manẓūr, *Lisān al-ʿArab*, 3:123. ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 123.
- ¹⁶Al-Nawawī, *al-Majmūʿ*, 4:132. النووي، المجموع، ج 4، ص 132.
- ¹⁷Ibn Rushd, *Bidāyat al-Mujtahid*, 222. ابن رشد، بداية المجتهد، ص 222.
- ¹⁸ʿAlāʾ al-Dīn al-Kāsānī. *Badāʾiʿ al-ṣanāʾiʿ*. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1910, 4:172. الكاساني، علاء الدين. (1910). بدائع الصنائع. دار الكتب العلمية، 172/4.
- ¹⁹Cabrera, S., I., Pérez-Rodríguez, J. V., Pérez-Sánchez, J. M., & Negrín-Hernández, M. Á. (2026). Bank branch efficiency with a Bayesian lens on technological heterogeneity. *International Review of Economics & Finance*, 106, Article 104947. <https://doi.org/10.1016/j.iref.2026.104947>
- ²⁰Quṣayy Maḥmūd Aḥmad Sandiyānī and Bayān Zuhayr Muḥammad ʿAbābanah. "Athar al-Khidamāt al-Maṣrafiyyah al-Ilktrūniyyah fī al-Kafāʿah al-Maṣrafiyyah: Dirāsāt Ḥālat al-Maṣārif al-Islāmiyyah al-Urduniyyah." *Majallat Bayt al-Mashūrah* 23 (2025): 47–91. <https://doi.org/10.33001/M01042025/23/133>.
- سندياي، قصي محمود أحمد، وعبانة، بيان زهير محمد. (2025). أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في الكفاءة المصرفية: دراسة حالة المصارف الإسلامية الأردنية. مجلة بيت المشورة، 23، 47–91.
- ²¹ʿĀdil Inbiyyah al-Kāsih. "Muḥaddidāt al-Kafāʿah al-Maṣrafiyyah lil-Maṣārif al-Tijāriyyah al-Lībiyyah bi-Istikhdam Namūdhaj Tobit Regression Khilāl al-Fatrah 2010–2019." *Majallat Dirāsāt Muḥāsabiyyah* 9 (2025): 1–43. <https://accounting-studies.ly/index.php/as/en/article/view/131>
- الكاسح إنبيية، عادل. (2025). محددات الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج Tobit Regression خلال الفترة 2010–2019. مجلة دراسات محاسبية، (9)، 1–43.
- ²²Menggen, C., & Qiao, Z. (2025). The influence of digital finance development on bank efficiency: Evidence from China. *Technological and Economic Development of Economy*. <https://doi.org/10.3846/tede.2025.23789>
- ²³Khawlah Shardūd. "al-Taḥawwul al-Raqmī fī al-Maṣārif al-Islāmiyyah: al-Ḍawābiṭ al-Sharʿiyyah wa-al-Taḥaddiyāt." *Majallat al-ʿUlūm al-Ijtīmāʿiyyah wa-al-Insāniyyah* 26, no. 2 (2025): 253–72. <https://asjp.cerist.dz/en/article/286587>
- شردود، خولة. (2025). التحول الرقمي في المصارف الإسلامية: الضوابط الشرعية والتحديات. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 26(2)، 253–272.
- ²⁴Yazīd Būtrān and Riḍwān Lammār. "Faʿāliyyat al-Ḥawkamah al-Sharʿiyyah fī Taʿzīz Kafāʿat al-Adāʾ fī al-Maṣārif al-Islāmiyyah: Maṣrif al-Salām al-Jazāʾirī Namūdhajan." *Majallat al-Aṣīl lil-Buḥūth al-Iqtisādiyyah wa-al-Idāriyyah* 9, no. 2 (2025): 564–83. <https://asjp.cerist.dz/en/article/277590>

- بوطران، يزيد، ولمار، رضوان. (2025). فاعلية الحوكمة الشرعية في تعزيز كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية: مصرف السلام الجزائري نموذجًا. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*، 9(2)، 564–583.
- 25 'Ādil Inbiyyah al-Kāsih. "Muḥaddidāt al-Kafā'ah al-Maṣrafiyyah lil-Maṣārif al-Tijāriyyah al-Lībiyyah bi-Istikhdām Namūdhaj Tobit Regression Khilāl al-Fatrah 2010-2019." 1-43.
- Tobit الكاسح إنبيية، عادل، (2025)، محددات الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج Tobit Regression خلال الفترة 2010–2019. 43–1.
- 26Menggen, C., & Qiao, Z. (2025). The influence of digital finance development on bank efficiency: Evidence from China.
- 27Khawlah Shardūd. "al-Taḥawwul al-Raqmī fi al-Maṣārif al-Islāmiyyah: al-Ḍawābiṭ al-Shar'iyyah wa-al-Taḥaddiyāt." 253–72.
- شردود، خولة. (2025). التحول الرقمي في المصارف الإسلامية: الضوابط الشرعية والتحديات، 253–272.
- 28Yazīd Būtrān and Riḍwān Lammār. "Fa'āliyyat al-Ḥawkamah al-Shar'iyyah fi Ta'zīz Kafā'at al-Adā' fi al-Maṣārif al-Islāmiyyah: Maṣrif al-Salām al-Jazā'iri Namūdhajan." 564–83.
- بوطران، يزيد، ولمار، رضوان. (2025). فاعلية الحوكمة الشرعية في تعزيز كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية: مصرف السلام الجزائري نموذجًا، 564–583.
- 29Ibn Manzūr, *Lisān al-'Arab*, 3:123.
- ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص 123.
- 30Azmi, W., Hassan, M. K., Abdul Razak, L., & Ali, M. (2025). What's in a name? Uncovering a link between intermediation margins of Islamic banks and the reputation of Shariah Supervisory Boards. *Pacific-Basin Finance Journal*, 90, Article 102641. <https://doi.org/10.1016/j.pacfin.2024.102641>
- 31Ibn Manzūr, *Lisān al-'Arab*, 3:123.
- ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص 123.
- 32Tohidi, M., Saboori, A., & Rezaei Hanjani, M. (2025). Presentation and analysis of the theme network of challenges and solutions for implementing Shariah supervision in Iran's capital market. *Journal of Iran's Economic Essays: An Islamic Approach*. <https://doi.org/10.30471/iee.2025.10702.2482>
- 33Sulah Islāmah Sulah. "al-Riqābah al-Shar'iyyah fī al-Maṣārif al-Islāmiyyah: Dirāsah Fiqhiyyah Tanzīmiyyah." *al-Majallah al-Maghribiyyah li-Nashr al-Abḥāth al-'Ilmiyyah* 13 (2026). <https://www.rmprs.com/index.php/rmprs/article/view/118>
- سوله، سوله إسلامه. (2026). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: دراسة فقهية تنظيمية. *المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية*، (13).
- 34Muḥammad 'Umar Ḥusayn al-Khalaf. "al-Anzīmah wa-al-Ta'limāt al-Nāzīmah li-'Amal Hay'āt al-Riqābah al-Shar'iyyah fī al-Maṣārif al-Islāmiyyah: Dirāsah Muqāranah Bayna Sūriyā wa-Sulṭanat 'Umān." *Majallat al-Dirāsāt al-Fiqhiyyah wa-al-Qānūniyyah* 25, no. 1 (2026). <https://doi.org/10.70299/hji.i25.4>
- الخلف، محمد عمر حسين. (2026). الأنظمة والتعليمات النازمة لعمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: دراسة مقارنة بين سورية وسلطنة عُمان. *مجلة الدراسات الفقهية والقانونية*، 25 (1).

³⁵Abdeljawad, I., Qamhieh Hashem, S., & Nairat, M. G. M. (2026). The determinants of banks' efficiency: A comparative study of Islamic and conventional banks using data envelopment analysis. In *Business resilience and business innovation for sustainability* (pp. 573-586). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-031-87584-7_40

³⁶Bin Yaḥyā and Balkarshah (2025).

بن يحيى وبلكرشة (2025).

³⁷Khawlah Shardūd. "al-Taḥawwul al-Raqmī fi al-Maṣārif al-Islāmiyyah: al-Ḍawābiṭ al-Shar'iyyah wa-al-Taḥaddiyāt." 253-72.

شردود، خولة. (2025). التحول الرقمي في المصارف الإسلامية: الضوابط الشرعية والتحديات، 253-272.

³⁸'Abd Allāh 'Abd al-Nabī 'Abd Allāh Muḥammad al-Jinsh. "al-Ḍawābiṭ al-Shar'iyyah lil-Ijār al-Muntahī bi-al-Tamlīk fi Ḍaw' al-Fiqh al-Islāmī." *Majallat al-Buḥūth al-Qānūniyyah wa-al-Iqtisādiyyah (al-Mansūrah)* 15, no. 1 (2025): 1203-60. <https://doi.org/10.21608/mjle.2025.454008>

الجنش، عبد الله عبد النبي عبد الله محمد. (2025). الضوابط الشرعية للإيجار المنتهي بالتمليك في ضوء الفقه الإسلامي. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، 15 (1)، 1203-1260.

³⁹Sandiyānī and 'Abābanah, "Athar al-Khidamāt al-Maṣrafiyyah al-Iliktrūniyyah," 47-91.

سنديانى، قصي محمود أحمد، وعبابنة، بيان زهير محمد. (2025). أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في الكفاءة المصرفية: دراسة حالة المصارف الإسلامية الأردنية، 47-91.

⁴⁰Muṣṭafā Mashkūr. "al-Ḍawābiṭ al-Shar'iyyah li-Mu'āmalat al-Mushtabah Fīh Bayna al-Sharī'ah al-Islāmiyyah wa-al-Qawānīn al-Waḍ'iyyah." *Majallat Mīlāf lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt* 11, no. 1 (2025): 230-48. <https://asjp.cerist.dz/en/article/273877>

مشكور، مصطفى. (2025). الضوابط الشرعية لمعاملة المشتبه فيه بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 11 (1)، 230-248.

⁴¹Sandiyānī and 'Abābanah, "Athar al-Khidamāt al-Maṣrafiyyah al-Iliktrūniyyah," 47-91.

سنديانى، قصي محمود أحمد، وعبابنة، بيان زهير محمد. (2025). أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في الكفاءة المصرفية: دراسة حالة المصارف الإسلامية الأردنية، 47-91.

⁴²Thoib, M., Wargo, W., & Bii, T., (2025), A Literature Review on the Role of the Shariah Supervisory Board in Maintaining Sharia Compliance in Islamic Banks, *Zabags International Journal of Economy*, 3 (2), 280-288.

⁴³Al-Najjār, Faiyiz Jummah, Al-Najjār, Nabeel Jummah, Al-Raghibi, Majid Razi, Asālīb al Baḥath al-'Ilmī Manzūr Taṭbīqī, (Dār Al-Ḥāmid lil Nashr wal Tawzī', 2024), 56.

النجار، فايز جمعه، النجار، نبيل جمعه، الرغبي، ماجد راضي، أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2024، ص 56.